التاريخ يكرر نفسه... أزمة لبنان الاقتصادية في الثمانينات صورة مقربة عن الأزمة السورية في الألفية الثانية

مهما كانت الصراعات السياسية مشابهة لبعضها في كثير من الدول، تبقى للأزمة الاقتصادية نكهة مختلفة عن السياسة ، رغم أن مصدر الاضطرابات السياسية يكمن في الحالة الاقتصادية للبلد.

ومع تعدد المسميات، وتنوع التفسيرات التى قدمت حول أحداث لبنان الدامية، في ظل الحرب الأهلية التي شهدتها ، هناك حقيقة واحدة يلتقي عندها الجميع، وهي أن هذه الحرب كانت انتكاسة عنيفة للاقتصاد اللبناني، الذي شابه في كثير من الأوقات الأوضاع الاقتصادية الحالية التي تعيشها سورية في ظل الأزمة التي تعصف بها منذ قرابة ثلاث سنوات، حيث سنأتي لذكر هذه المقاربات خلال البحث الذي سنقدمه حول كارثة لبنان الاقتصادية في ظل الحرب الأهلية.

بدايةً تاريخ نشأة **الليرة اللبنانية**:

قانون استصدار العملة اللبنانية في 24 أيار 1949:

تم استحداث الليرة اللبنانية المغطاة بحوالي 50٪ من الذهب والعملات الصعبة القابلة للتحويل بالذهب عام 1937، وقد غير نظام الاستصدار نظام العملة الذي كان سائداً منذ عام 1937، والذي كان ينص على أن تكون العملة مغطاة بالذهب والعملات الصعبة المغطاة بالذهب بنسبة 50٪ ، في حين يكون القسم الباقي مغطى بسندات حكومية أو أوراق تجارية.

لقد كان هناك ضرورة لتحديد وضع الليرة اللبنانية في تلك الفترة، ولضمان استقلاليتها وفقاً لاتفاقية بين الحكومتين الفرنسية واللبنانية ومؤسسة النقد العالمية، ونتيجةً لهذا الاتفاق صدر قانون النقد العام بتاريخ 24 أيار عام 1949.

وفيما يخص الليرة اللبنانية، فقد نص القانون أنه وفقاً لقواعد مؤسسة النقد الدولي، فإن الليرة اللبنانية تم تحديد قيمتها إنها تعادل 402.512 ملغ من الذهب، وبالتالي تم استحداث صندوق تثبيت سعر الصرف تحت إشراف وزارة المالية بالتنسيق مع مدير إدارة إصدار العملات في بنك سورية ولبنان.

مع ذلك فإن التدخل في الأسواق كان نادراً، وكانت الجهود في تثبيت استقرار العملة مركزة على الدولار العملة الأساسية في التبادل التجاري والدفع.

خلال الفترة الأولى من مرحلة حرية التبادل الاقتصادي، فإن الليرة اللبنانية أظهرت استقراراً مميزاً ، وكان هناك تذبذبات قليلة جداً عن معدل سعرها.

من أجل زيادة تحفيز قيمة الليرة وتحفيز التدفقات المالية إلى لبنان، فإن الجهة المصدرة للعملة- بنك سورية ولبنان- استمر في زيادة رصيده من الذهب، بحيث أصبحت نسبة التغطية 92٪ في كانون الأول عام 1961.

تطور أزمة الليرة اللبنانية:

لايمكن لأحد الوصول إلى نتائج أزمة اقتصادية، دون تشخيص تلك الأزمة ومتابعة تسلسل أحداثها، ولأهمية الأزمة الاقتصادية اللبنانية قدمت شعبة البحوث الفيدرالية ومكتبة الكونغرس بحثها الخاص حول تطور أزمة الليرة اللبنانية :

أشارت التقديرات في عام 1985 إلى أن اجمالي الناتج المحلي تراوح مابين 30 مليار ليرة لبنانية إلى 48.3 مليار ليرة لبنانية كحد أعلى، وفي كلتا الحالتين لم يكن إجمالي الناتج المحلي أكثر من نصف ماكان عليه بالقيمة الحقيقية عام 1974.

و بالرغم من انهيار اجمالي الناتج المحلي الذي بدأ مع بداية الحرب الأهلية، إلا أن انخفاض العملة اللبنانية بدأ في وقت متأخر بكثير.

عشية الحرب الأهلية كان سعر صرف الليرة اللبنانية 2.3 مقابل الدولار الأمريكي، وانخفضت قيمة العملة أكثر من ذلك على مدى سنوات متتالية،

لكن ذلك لم يكن كافياً لتدمير أساس الثقة بالليرة اللبنانية، والتي كانت مدعومة بالاحتفاظ بكمية كبيرة من الذهب والعملات الأجنبية.

بينما في عام 1981 أصبح سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية 4.31 ليرة، و في نهاية عام 1982 خلال الحكومة الجديدة برئاسة أمين جميل عاد سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية إلى 3.81 ليرة (بسبب التفاؤل). ومع ذلك بدأت الليرة بالانخفاض بسرعة، عقب الاشتباكات في بيروت مطلع عام 1984 وانسحاب القوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام من العاصمة.

بالرغم من ذلك كانت المضاربة على العملة المحلية تتم على نطاق واسع، ولم يكن البنك المركزي قادراً على فعل الكثير للتحقيق في هذه المشكلة بسبب قوانين السرية البنكية الصارمة.

وما بين كانون الثاني و كانون الأول من عام 1984 خسرت الليرة نصف قيمتها مقابل الدولار، بينما في عام 1985 ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة، ما أدى لتآكل 60٪ من قيمة الليرة.

تم انتقاد البنك المركزي بشكل واسع خاصة من قبل البنوك التجارية، لفشله في اتخاذ اجراءات لمنع انزلاق الليرة، لكن الانتقاد الأكبر كان مباشرة ضد المصرفيين والتجار والساسة الرائدين، الذين ساهموا بالمضاربة ضد العملة الوطنية.

و في عام 1986 كان البلد على حافة الهاوية، وكانت الليرة قد خسرت 85٪ من قيمتها، وتقلصت قيمتها فوق ما خسرته في بداية السنة.

العملة التوأم في الاقتصاد:

في الحادي عشر من شباط عام 1987، تجاوزت العملة الحاجز النفسي الهام وأصبح سعر صرف الدولار يعادل 100 ليرة، واستمرت بالانخفاض.

أصبحت الليرة في شهر آب تتداول بسعر صرف 250 ليرة مقابل الدولار، ومما ضاعف هذه المشكلة أن هذه الأحداث تمت بعد عام من انخفاض الدولار بشكل حاد مقابل معظم العملات العالمية.

وكانت المبادئ الأساسية للنظام المصرفي تسمح بحرية تحويل الليرة، وكان لدى المواطنين الحرية بفتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية، وكان استقبال الحوالات من الأصدقاء والأقارب المقيمين في الخارج يتم بسهولة نسبية عبر القنوات المصرفية، ولما بدأت الليرة بالانخفاض، بدأت العملات الأجنبية تحظى بالاهتمام وخاصة الدولار الأمريكي، ونشأت العملة التوأم في الاقتصاد المحلي.

وتم انشاء أنظمة معقدة للتحايل على النظام المصرفي، وذلك ليس خوفاً من تدخل الحكومة إنما لمنع فقدان الودائع أو الخطابات الائتمانية من خلال عمليات السطو على البنك.

في اقتصاد ثنائي العملة، أصبحت ظاهرة العملة الأجنبية النقدية والحوالات في الحسابات المصرفية التي تعقد في الخارج تزداد بشكل شاسع، وأصبح من المستحيل حساب كمية العملة الأجنبية النقدية التي كانت تدخل الى البلد، لأن الحوالات بدأت تتجاوز النظام المصرفي، (نشوء مكاتب الحوالات) لكن كان واضحاً أن معظم الناس لايتلقون مايكفي من أموال للإبقاء على مستوى معيشتهم الذي كانوا عليه قبل عام 1987.

تضاعف الأسعار وفشل الحكومة في ضبطها:

وبحلول عام 1987 كان اللبناني العادي يعيش في ظل اقتصاد غريب، وكانت الخدمات العامة تعمل وفقاً لقدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين وقدرة المجموعات المختلفة استغلال المرافق العامة (مع أو بدون أذن رسمي) وقدرة المجموعات المحلية مع أو بدون موافقة رسمية الحفاظ على عمل الخدمات التشغيلية.

وأصبحت جميع تكاليف السلع الأساسية مثل البنزين والمازوت، وغاز الطبخ تخضع لقيود الأسعار التي فرضتها الحكومة، وفي وقت شح المواد كانت الأسعار تتضاعف مرتين أو ثلاث مرات، كلما انقطعت الطرقات بين المصافي ومضخات البنزين وخزانات الوقود.

ولقد وجد الناس أن قدرة الحكومة بالسيطرة على الأسعار غير مجدية، وتبين لهم من خلال صراعهم من أجل تأمين السلع والبضائع الحيوية، بأن السوق لاتعمل بشكل حر متاح للجميع.

12 عاماً من الاقتصاد المشوه:

بحلول عام 1987 أظهرت 12 سنة من الصراع أن السيطرة على الاقتصاد بالإضافة للسلطة السياسية جاء من خلال فوهة البندقية، وبحلول عام 1980 شوهت سنوات الصراع الاقتصاد، وانخفض إجمالي الناتج المحلي، ولكن نسبة مشاركة الحكومة في اجمالي الناتج المحلي أصبحت أعلى، وانهارت العملة الوطنية، وبدأت الدولة تعاني من العجز في ميزان المدفوعات.

أشار أحد المعلقين أن عام 1986 كان المرة الأولى التي يعاني فيها الاقتصاد اللبناني من صعوبات، منذ أن بدأت الحرب الأهلية عام 1975 إلى درجة أنه أثر على الطبقات الوسطى في المجتمع، وكذلك على فقراء المدن.

وقال مراقب آخر أن لبنان الذي كان أحد النماذج المعاصرة في الشرق الأوسط، أصبح مهدداً بتراجع التنمية، حيث اجتاحت لبنان موجة من التفاؤل مع مجيء حكومة الحريري في تشرين الأول عام 1992، وسط توقعات أن رجل الأعمال المليونير وفريقه من المستشارين سيبدؤون بإصلاح الوضع المالي والإدارة، والشروع في إعادة بناء البنى التحتية بشكل طارئ وجذب المساعدات الخارجية، ما زاد الطلب على الليرة اللبنانية بشكل فوري، بالرغم من التدخل الكبير للبنك المركزي لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف وكانت قيمة الليرة في نهاية أيار عام 1993 تعادل 1740 مقابل الدولار بعد ان كانت في تشرين

الأول عام 1992 2499 ليرة مقابل الدولار، ومن الجدير بالذكر أن سعر الصرف هو 1500 ليرة حالياً.تقريبا.

نتائج الحرب الأهلية على الاقتصاد:

واستكمالاً للبحث السابق، قدم مركز الأبحاث الاقتصادي وثيقةً تبحث في نتائج الحرب اللبنانية الطويلة على آفاق الاقتصاد والمستقبل القريب.

في عام 1986 دخل لبنان مرحلة من الكساد الاقتصادي الشديد والفقر، يرافقه تسارع حاد في نسبة التضخم، وكان من أبرز الأعراض الواضحة للوضع الاقتصادي انخفاض العملة اللبنانية أمام جميع العملات الأجنبية.

وتبين الوثيقة أنه نظراً إلى تأثير الحرب على القدرة الانتاجية للاقتصاد، فإنه نتج عن ذلك حالة تضخم التمويل العام التي أصابت البلاد، والتي كانت سبباً للتضخم الجامح، و تسارع انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية.

إن أبرز النتائج والاستنتاجات لهذه الوثيقة تم وضعها في الأسفل، مع دعمها بالتحليل المطول في النص الرئيسي للوثيقة، ومن النتائج الرئيسية للحرب في لبنان : انخفاض حاد في مستوى ونسبة نمو الناتج المحلي والدخل، يرافقه انخفاض أكثر حدة في الانفاق الاستثماري.

تدمير الثروة :

لقد كان هناك تدمير غير مسبوق لمخزون رؤوس الأموال البشرية وغير البشرية، مايعني ضمناً خسارة انتاجية كبيرة ، حيث تم تقسيم الأسواق خاصة في سوق العمل و النشاط الاقتصادي، مايعني ضمناً انخفاض حركة اليد العاملة محلياً، وزيادة التكاليف و انخفاض في الكفاءة حيث أن الموارد لم تكن مخصصة بالشكل الأكثر فعالية، وليست في الأماكن الأكثر فعالية.

هجرة الأدمغة ونزوح رأس المال البشري:

كان التأثير المباشر للحرب الأهلية، هوانخفاض انتاجية العمل لليد الماهرة وغير الماهرة، وانخفاض أجورها الحقيقية، ما أدى إلى عدم مساواة توزيع الدخل بشكل واضح، إضافةً إلى انخفاض معدل الذكور مقابل الإناث في السكان المقيمين وفي قوى العمل، هذا الأمر ترافق بزيادة نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، وزيادة نسبة العائلات التي تعتمد على عمل النساء، إضافةً إلى زيادة حالات الطلاق، (وهذا مايحدث الآن في سورية).

كذلك كان هناك زيادة كبيرة في الحجم النسبي للحكومة، قياساً بحصة الإنفاق الحكومي في إجمالي الناتج المحلي، وانخفاض في نوعية رأس المال البشري، كنتيجةٍ لإنخفاض عدد الذين تخرجوا في السنوات النهائية في التعليم والتدريب على رأس العمل و التدريب المهني.

إضافةً لذلك ظهر عجزٌ كبير في ميزانية القطاع العام و نما العجز بشكل متزايد لايمكن استمراره، حيث أن الانفاق الحكومي واصل النمو بالقيمة الحقيقية، بينما الإيرادات كانت آخذةً في التقلص وهذا أدى إلى انفجار واضح في الدين العام، والذي بلغت نسبته الآن أكثر من 130٪ من إجمالي الناتج المحلي.

علاوةً على ذلك، فإن فائدة المدفوعات على الدين العام الآن تجاوزت إجمالي إيرادات الحكومة، وذلك لأن القطاع العام من ناحية فعلية في حالة من الإفلاس، ويتوجب إما الاقتراض أو طباعة النقود لتمويل فوائد المدفوعات، إضافةً لذلك الانفاق على البضائع والخدمات.

وهذا الوضع لايمكن الدفاع عنه، حيث سيؤدي إلى حدوث تضخم جامح وتسارع حاد في نمو المال الناتج عن تمويل البنك المركزي لعجزميزانية الحكومة، والتي رافقها انخفاض معدل النمو الحقيقي ما أدى الى تسارع حاد للتضخم، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية.

ولأخذ فكرة أوضح لا بأس من العودة والبحث في أدبيات الصحافة العالمية في ذلك الوقت، حيث أثار انتباهي هذا المقال الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني 1987.

- **تخفيض قيمة العملة يرعب بيروت 29 تشرين الثاني عام 1987:**

في ظل تأثير الحرب الأهلية على الليرة اللبنانية والتي انخفضت قيمتها، بدأ أفراد الميلشيات ببيع أسلحتهم من أجل الحصول على الطعام، في تلك الأيام كان الأغنياء اللبنانيون يقومون ببيع مجوهراتهم، وكان الأهل يخبرون أطفالهم بأنهم لايستطيعون الذهاب إلى المدارس الخاصة بعد الآن، وبسبب الأزمة غير المسبوقة التي أصابت الطبقة الوسطى والفقيرة، فإن عدداً كبيراً من العائلات اللبنانية البسيطة لم يعد قادراً على تحمل تكاليف الطعام والدواء والتعليم.

إن مشهد رؤية الواهنين والأشخاص الكبار من المواطنين يتدفقون نحو أكوام القمامة المتناثرة، أصبح شائعاً في القسم الغربي من بيروت الذي يسيطرعليه المسلمون في تلك المرحلة، حيث كان يشهد من قبل قتال المسلحين في المراحل السابقة من الحرب الأهلية.

إضافةً لذلك كان قرابة 1.2 مليون شخص أي حوالي ثلث السكان يحتاجون لمساعدة، وفقا لهانس اينهوس نائب المنسق العام لمنظمة الكوارث والإغاثة في الأمم المتحدة ، الذي قام بزيارة لبنان مطلع هذا الشهر، ((هذه التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أعادت لذهني التقارير ذاتها التي صدرت بشأن الأزمة السورية))

معركة من أجل البقاء:

عود على بدء ، تعود جذور هذه المعركة من أجل البقاء، إلى الانهيار المذهل لليرة اللبنانية، حيث انخفضت قيمتها من 87 مقابل الدولار الواحد في نهاية

سنة 1986 إلى 505 في الأسبوع الماضي، وارتفع الدولار بنسبة 480٪ مقابل الليرة اللبنانية.

تعليق :" قبل الحرب كان سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية حوالي 2.8 ليرة وحافظت الليرة على قيمتها لغاية عام 1985، حيث وصل سعر الصرف مقابل الدولار 5 ليرات لبنانية، في بداية عام 1985 انخفضت العملة، وبنهاية عام 1986 أصبح سعر صرف الليرة اللبنانية 87 ليرة مقابل الدولار، وبالمقارنة مع سورية نجد أن الليرة اللبنانية استمرت عشر سنوات حتى انخفضت بنسبة 50٪ في حين أنه في سورية خلال سنة خسرت الليرة 50٪ من قيمتها".

عودة إلى المقال ...

هذا المزيج من المشاكل السياسية، وانخفاض الثقة بالليرة اللبنانية والمضاربة، جرد العملة من قوتها الشرائية التي كانت محسودة عليها.

في مطلع عام 1980 كان سعر صرف الدولار يساوي حوالي 3.5 ليرة لبنانية، حينها قال رئيس وزراء الحكومة المستقيلة سليم الحص: (نحن لا نتعامل مع مشاكل سياسية أو اقتصادية فقط) مقترحاً إقامة برنامج مساعدات غذائية طارئة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، ومضيفاً "إن مانحاول القيام به هو تخفيف المعاناة عن الأعداد المتزايدة من المواطنين، الذين يعانون الحرمان و نحن نتعامل الآن مع مشاكل الفقراء" .

95 %نسبة التضخم:

كانت نسبة التضخم السنوية بين 10 و20٪ من عام 1981 حتى عام 1984، وأصبحت بحوالي 95٪ عام 1986، وبالاعتماد على الربع الأول من هذه السنة، فإن التوقعات تشير إلى أن نسبة التضخم يمكن أن تسجل ارتفاعاً في عام 1987 بنسبة 400٪ وفقاً لصندوق النقد الدولي.

بين قوسين مقارنة مع سورية ((وبالمقارنة مع سورية، نجد أنه خلال عامين فقط أصبحت نسبة التضخم 300٪)).

أدت الأوضاع الاقتصادية في لبنان إلى زيادة الأجور بشكل متتالي مرتين خلال عام واحد، في المرة الأولى 40٪، وفي المرة الثانية 100٪، ((ملاحظة: هذا ماحدث في سورية أيضاً، حيث تم رفع الأجور بنسبة 40٪)).

هذه الزيادة لم تستطع أن تتماشى مع خطوات ارتفاع الأسعار اليومية لحاجات الأسرة المعيشية اللبنانية، وتقلص الدخل الحقيقي مع انخفاض قيمة الليرة.

وفي اقتصاد أصبح يعتمد بشكل رئيسي على الدولار، فإنه لم يعد مفاجئاً وجود محلات للألبسة أوالأجهزة الكهربائية و التي تسعّر معروضاتها بالدولار أو الفرنك الفرنسي. حتى أن الباعة الجوالين كانوا يستمعون للراديو، الذي يعرض أحدث أسعار صرف العملات الأجنبية، ويبررون للنساء اللواتي يشتكين من ارتفاع أسعار البطاطا والفجل والتفاح، بالقول لهن "ألم تسمعن بأسعار الدولار" (في سورية نفس الموال الدولار ارتفع)، كما أن بعض العائلات ألغت اللحوم والبيض والجبنة والفواكه من قائمة وجبتها اليومية لتتكيف مع ارتفاع الأسعار.

7تشرين الأول يوم الهلع للبنانين :

يذكرنا هذا التاريخ، باليوم الذي خسر فيه السوريون أيضاً نصف ثروتهم الذي صادف السابع من آذار عام 2012. ولا بأس من الإشارة إلى مقالة بهذا العنوان ظهرت في أحد المواقع الاقتصادية ونقلها عنها موقع أرابيان بيزنس ..... وهنا نعرض مقتطفات من المقالة:

تحدث كاتب المقال أن 7آذار هو اليوم الذي خسر فيه السوريون نصف ثروتهم، حيث وصل سعر صرف الدولار لأرقام قياسية في الأيام القليلة الماضية حيث تجاوز المائة ليرة سورية.

وأضاف بأن السوريين سيذكرون هذا اليوم (أمس الأربعاء 7 مارس/آذار) جيداً، "فهو منعطف هام في حياتهم الاقتصادية، وإن كان الكثيرون لم يعوا حتى الآن ما الفارق بين الأمس وما قبله واليوم."

وقبل عام تماماً كان الدولار الأمريكي يعادل 47 ليرة سورية فقط، وارتفع إلى مستويات قياسية وصلت في السوق السوداء إلى أكثر من 100 ليرة في اليومين الأخيرين.

ووفقاً لموقع "الاقتصادي" السوري، قال الباحث الاقتصادي السوري الدكتور نادر الشيخ الغنيمي "بدأت الأزمة (قبل عام) وكانت الليرة السورية تساوي 47.5 أمام الدولار، والأمس عصراً أصبح الدولار يساوي 95 ليرة سورية، وتجاوز ذلك ليطرق عتبة الـ 100 ليرة، وعلى ما يبدو لم يدرك لا الفريق الاقتصادي ولا الكثير من الفعاليات الاقتصادية خطورة هذا الأمر."

وقال الباحث السوري إنه "ببساطة، في هذا اليوم فقد كل مدخر بالليرة السورية نصف قيمة مدخراته، أي أن الضرر الأعظم حصل، وما بعد اليوم سيشهد نصف الثروة الباقي تآكلاً في قيمته. أي أن الحلول ستحاول أن تحفظ ما بقي من النصف الآخر فقط."

وأضاف "لم يعد منذ اليوم مهماً كم ارتفع الدولار، لأنه لم يعد يؤثر مثل ما كان عليه التأثير من قبل" ، وتابع قوله "لمن لم تتضح له الفكرة سنشرحها أكثر: وللتبسيط سنفترض أن نقطة البداية كانت 50 ليرة سورية للدولار. إن أهم مرحلة في الفترة السابقة والتي تم تنصل الفريق الاقتصادي من مهمته في الدفاع عن الوعاء الحافظ للقيمة أي العملة المحلية وأوكل هذه المهمة لأشخاص كلما تلفظوا بكلمة أساؤوا أكثر لليرة."

حين وصل الدولار إلى 100 ليرة بعد نقطة البداية 50 ليرة سورية، هذا يعني أن الليرة فقدت 50 في المائة من قيمتها، وكذلك جميع المدخرات التي يملكها أي شخص مواطن (سوري) أو مقيم (في سوريا) بالليرة السورية.

ويوضح الباحث السوري قائلاً "أي أن الوقت الحرج مرّ وأمضاه الفريق الاقتصادي في المماحكات وتبادل التهم"، وتابع أن "أكثر دليل على نهج

التجاهل الذي أوصلنا إلى هذا هو النظر إلى المخطط المرفق عن الفارق بين سعر الدولار في التسعيرة الرسمية وسعره في السوق السوداء"

وقال الباحث "إنه من الأمور المخزية، أنه اتصل بي صحفي وأراد أن يسألني بالأمس عن التوقعات عن نتائج الاجتماع المرتقب يوم الأحد والمقرر بعد أن تنتهي العطلة الحالية بين مسؤولي البنك المركزي والفعاليات المصرفية، فقلت له إن فريقاً لم يشأ أن يقطع إجازة العطلة، ويجتمع بشكل عاجل في مثل هذه الأزمة، ليس مؤهلاً بأن يحل المشكلة بل هو المشكلة برأيي."

وختم الباحث قائلاً "ألم تسمع أن قمة أوروبية تحصل بشكل عاجل من أجل شأن اقتصادي في أقل من يومين".

عودة إلى مقالة الأزمة اللبنانية لنجد التشابه بين مايحدث في سورية وماحدث في لبنان عام 1987.

ففي السابع من تشرين الأول اليوم الثاني الذي تلى إعلان زيادة الحد الأدنى للأجور للمرة الثانية بنسبة 100٪ ، قفز سعر الدولار بحوالي 22 ليرة لبنانية ما أحدث هلعاً بين الناس، حيث تدافع الناس إلى المحلات لتخزين البضائع، وتجنب ارتفاع أسعارها.

ولقد كان ذلك اليوم شبيهاً بيوم الحشر، هذا ماقاله باتريك سميث صاحب بقالية سميث الشعبية في بيروت الغربية، مضيفاً "كان هناك تدافع على كل شيء بدءاً من أوراق محارم التواليت إلى زجاجات الويسكي"، و قال أحد العاملين في المحل:" لقد تدافعت النساء لتحميل عربة التسوق بصناديق بقياسات كبيرة، بالمنظفات والقهوة وزيت الطبخ، وأي شيء قابل للتخزين"، ووفقاً لأحد العاملين قال: "كل رجل في المدينة لديه راتب لستة أشهر، قام بإنفاقه أو تحويله إلى دولار."

وقد بلغت قيمة الحد الأدنى للأجور بعد تعديلها 8500 ليرة لبنانية بالشهر مايعادل 20.25 دولار" وأضاف سميث وهو شريك بمتجر بقالية في لندن: "إننا

نرسل الأموال إلى البنك بأكياس قمامة سوداء كبيرة كل صباح، في حين أنه في لندن فإن قيمة ذات المبلغ بالجنيه الاسترليني يمكنني وضعها في جيب قميصي" .

الانتقال إلى المواد الغذائية:

تحول المستهلكون من شراء الحاجيات الكمالية إلى شراء السلع الغذائية، مثل العدس والسكر والأرز والفاصولياء المجففة، حتى أن مالكي مخازن البقالة في غرب بيروت قالوا أنهم الآن يشترون نصف الكمية من معلبات اللحوم والتي اعتاد زبائنهم شراءها، كما أُغلق عدد كبير من محلات اللحوم .

ووفقاً لعصام علي حسن رئيس منظمة جمع القمامة في بيروت، فإن أحد مؤشرات الفقرالذي أصاب الناس كان يتم ملاحظته من خلال كمية القمامة التي كان يتم جمعها، حيث أوضح قائلاً:" أصبحنا نجمع أقل بـ 60٪ من القمامة التي كنا نجمعها من قبل، وهو مؤشر يدعو للقلق" مضيفاً أنه كان يستخدم حوالي 50 مركبة لنقل القمامة يومياً، ويتم حملها بعيداً لتفريغها وراء طريق مطار بيروت، والآن فإن 20 مركبة كافية للقيام بهذا العمل.

وأضاف بعض الناس ينتقون من القمامة الزجاجات والأوراق والورق المقوى، والعلب المعدنية، في حين أن البعض الآخر كان يقوم بجمع الطعام العفن وبقايا الطعام.

تراجع الثقة بالليرة اللبنانية:

إن تراجع الثقة بالليرة اللبنانية والبلد ومستقبلها، يمكن رؤيته في الميل للاحتفاظ غير المتوازن بالعملات الأجنبية وأبرزها الدولار. ووفقاً لمسؤولين في البنك المركزي فإن 85٪ من إجمالي الميزانية العمومية لـ91 بنك في البلد هي بالعملات الأجنبية.

لقد كان هناك يوم اتسم بالغرابة على نطاق شامل للوطن لإعادة احياء الليرة اللبنانية كقطعة نقدية، ففي اليوم الأول من أيلول انتشرت شائعات بأن قطعة

النقود من فئة الليرة المصنوعة من النيكل، كان عليها طلب كبير لأن قيمة المعدن المصنوعة منه أكثر من قيمة العملة نفسها كقوة شرائية.

وارتفع سعر العملة المعدنية إلى 250 ليرة في بعض المناطق، و لكنها انخفضت إلى 35 ليرة في نهاية اليوم قبل أن تعود لوضعها الطبيعي، وفي ذلك الوقت العديد من الآباء قاموا بفتح حصالات أطفالهم وباعوا مدخراتهم وأحلامهم.

المراجع :

In War the of Consequences Economic PapersonLebanon3
Studies Lebanese DR. NASSERH.SAID11-71.CentreFor Lebanon
September1986 OxfordOX26EP.Tel:(0865)58465 Street, Observatory 59
http://articles.latimes.com/1987-11-29/news/mn-

- شعبة البحوث الفيدرالية ومكتبة الكونغرس (تأليف توماس كوليلو كانون الاول عام 1987) مكتب الشؤون العامة و وزارة الخارجية الأميركية
- Devalued Currency Terrorizes Beirut November 29, 1987|NORA BOUSTANY | Special to the Washington Post